

Distr.: General
3 October 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 68 (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق الإنسان،
بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق
الإنسان والحريات الأساسية

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز، المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 23/49.

* قِيمَ هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي بُغية تضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز

موجز

في تموز/يوليه 2022، أعدم المجلس العسكري الحاكم في ميانمار أربعة سجناء سياسيين، من بينهم ناشط بارز مؤيد للديمقراطية وعضو سابق في البرلمان. وتتسق هذه الأعمال التي لا يقبلها ضمير مع تبني المجلس العسكري الحاكم الصارم للعنف وسيلة ضد شعب ميانمار. ففي الأشهر الأخيرة، قصفت القوات العسكرية القرى وأحرقتها بصورة منهجية وذبحت المدنيين الأبرياء، من بينهم 11 طفلاً في منطقة ساغابنغ قتلوا رمياً بالرصاص عندما هاجمت قوات المجلس العسكري مدرستهم في أيلول/سبتمبر. وقتلت تلك القوات الآلاف وشردت زهاء مليون شخص منذ الانقلاب. وتعرض العديد من السجناء السياسيين الذين يزيد عددهم عن 12 000 سجين للتعذيب وتوفي عدد غير معروف منهم في الحجز.

ولكن في خضم هذا الظلام، يظل المجتمع المدني في ميانمار نورا ساطعاً ومصدر إلهام. فالنشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان والعاملون في مجال الإغاثة وقادة المجتمع والصحفيون وأخصائيو الرعاية الصحية والمعلمون هم من بين أولئك الذين يتحملون مخاطر شخصية كبيرة لتوثيق الفظائع وتقديم المساعدة الإنسانية وتلبية احتياجات المجتمعات النازحة والمصدومة. وتعتمد منظمات حقوق الإنسان، والرابطات النسائية، والشبكات المهنية، والنقابات العمالية، والنشطاء العماليون، والجماعات الشعبية استراتيجيات للحفاظ على أمنها وفعالية عملها في بيئة قاتلة. وفي كثير من الحالات، يعمل الأفراد والمنظمات بدعم دولي ضئيل وفرص قليلة للتواصل مع العالم الخارجي.

ويوجز المقرر الخاص في هذا التقرير حالة حقوق الإنسان والكارثة الإنسانية في ميانمار. ويصف أيضاً العمل الأساسي والمذهل الذي يقوم به المجتمع المدني في ميانمار في أصعب الظروف. ويدعو المجتمع الدولي إلى النظر إلى المجتمع المدني في ميانمار بوصفه شريكاً حيوياً في التصدي للأزمة في البلد، والعمل مع الشبكات الشعبية لتقديم المعونة وزيادة الدعم المالي والتقني لمنظمات المجتمع المدني.

ويعتمد مصير ميانمار على النشطاء والمنظمات والشبكات التي نهضت لمواجهة الحكم العسكري والدفاع عن حقوق الإنسان وإعداد العدة لمستقبل حر وديمقراطي. وهي تحتاج إلى زيادة كبيرة في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي وتستحق هذه الزيادة.

المحتويات

الصفحة

4		أولا - مقدمة
6		ثانيا - المجتمع المدني في ميانمار: العزم والقدرة على الصمود
8		ثالثا - توثيق الهجمات على المدنيين والرد عليها
12		رابعا - الاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة
14		خامسا - الدفاع عن السجناء السياسيين ودعمهم
16		سادسا - مقاومة الهجمات على الحريات الأساسية والحقوق الرقمية
18		سابعا - دعم المرأة والدفاع عنها
19		ثامنا - الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
21		تاسعا - الدفاع عن حقوق الروهينغيا
22		عاشرا - الإبلاغ عن الدمار البيئي والاستيلاء على الأراضي وانتهاكات حقوق الإنسان من قِبل الصناعات الاستخراجية
23		حادي عشر - نداءات من المجتمع المدني في ميانمار لتعزيز استجابة المجتمع الدولي للأزمة
25		ثاني عشر - التوصيات

أولا - مقدمة

1 - في 25 تموز/يوليه 2022، أعلن المجلس العسكري الحاكم في ميانمار أنه أعدم أربعة سجناء سياسيين، من بينهم الناشط من مجموعة طلبة جيل 88، كياو مين يو، المعروف أيضا باسم كو جيمي، وعضو البرلمان السابق في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، فيو زيا ثاو. وقد جرت هذه الأعمال التي لا يقبلها الضمير خلال عام ونصف العام من الفظائع المرتكبة ضد شعب ميانمار منذ حدوث الانقلاب العسكري غير القانوني في 1 شباط/فبراير 2021. وقد كانت أيضا تنكيرا قاتما بالهجمات التي لا هوادة فيها التي شنها المجلس العسكري الحاكم على القادة والمنظمات والشبكات التي تدافع بشجاعة عن شعب ميانمار.

2 - ويقدم هذا التقرير وصفا لأسوأ وأفضل ما في الإنسانية، وهو ما يتجلى كل يوم في كل مكان في ميانمار. وهو يزود الدول الأعضاء بسرد مستكمل للفظائع التي يواصل المجلس العسكري الحاكم ارتكابها ضد شعب ميانمار، والتي تشمل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ويسلط الضوء أيضا على جانب من جوانب المستجدات في ميانمار كثيرا ما جرى تجاهله، ألا وهو شجاعة ومثابرة ونجاح الأفراد والمنظمات والشبكات التي انبرت لحماية حقوق وأرواح أفراد الشعب المحاصرين والدفاع عنها.

3 - ولا يزال ما لا يقل عن 84 سجينيا سياسيا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم ويواجهون خطر الإعدام الوشيك. ولا يزال أكثر من 12 000 سجين محتجزين تعسفا في ظروف يرثى لها. وقد كثف المجلس العسكري الهجمات التي يشنها على المدنيين، مستخدما الطائرات المقاتلة والمروحيات والمدفعية الثقيلة لقصف القرى ومخيمات المشردين داخليا. ودمر ما يقدر بنحو 28 000 منزل في حملة متزايدة الاتساع من الحرق العمد والهجمات التي تستهدف السكان المدنيين الذين يرى المجلس العسكري أنهم متحالفون مع جماعات المعارضة.

4 - وقد أصبحت الأزمة الإنسانية المتفاقمة أزمة كارثية في العديد من مناطق ميانمار. ويحرم المجلس العسكري الملايين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية من الغذاء والدواء والخدمات الأساسية. وقد تبين أن الجهود التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لمعالجة الأزمة غير كافية. واتباع الدول الأعضاء لنهج جديد لمعالجة الأزمة يعني حرفيا الفرق بين الحياة والموت بالنسبة لملايين من الأشخاص.

5 - والمجموعات التي عانت تاريخيا من التهميش والتمييز والعنف هي التي شعرت بحدة أكبر بعدوان المجلس العسكري على حقوق الإنسان. وكثيرا ما تحملت النساء والفتيات العبء الأكبر من الانهيار الاقتصادي في ميانمار، وتعرض بعضهن إلى أفعال عنف جنسي وجنساني ارتكبتها الجنود وضباط الشرطة. وعُزل الأشخاص ذوو الإعاقة عن شبكات الدعم، وقام الجنود في بعض الحالات بقتلهم أو تعذيبهم عندما لم يتمكنوا من الفرار من الهجمات العسكرية. ولم تُجر أي محاسبة على الهجمات التي شنت على الروهينغيا بهدف الإبادة الجماعية، فهم ما زالوا محرومين بصورة منهجية من الحقوق الأساسية.

6 - وقد كثف المجلس العسكري هجماته على أولئك الذين يقفون في طريقه وهم: منظمات المجتمع المدني، والنشطاء، والصحفيون، والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين يخاطرون بكل شيء كل يوم، لحماية شعب ميانمار وخدمته.

7 - وإذا كان قادة المجلس العسكري يعتقدون أن من شأن الهجمات تخويف المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظماتهم أو إضعافهم أو تعطيلهم، فقد ارتكبوا خطأ فادحا في التقدير. ففي الواقع، حدث العكس. فجماعات المجتمع المدني والشبكات الشعبية ذات الهمم العالية توثق انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة،

وتقدّم المساعدة المنقذة للأرواح للسكان المشردين والمصابين بصدمات نفسية، وتتّظّم مقاومة سلمية للمجلس العسكري، وتدعو إلى استجابة دولية أقوى للأزمة. ويخاطر المحامون بأرواحهم وحياتهم المهنية لتمثيل السجناء السياسيين. ويطلق الأطباء عيادات متنقلة لسد الفجوة التي خلفها انهيار نظام الرعاية الصحية الحكومي. ويقوم المعلمون بإنشاء نظم تعليمية بديلة.

8 - ومنذ تقريره السابق الذي قدّمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان، تسنّى له التكلّم مع أكثر من 100 ممثل للمجتمع المدني في ميانمار. وقد أخبروه عن التحديات التي يواجهونها وأولوياتهم المتغيرة في بيئة ما بعد الانقلاب، وعن تصميمهم على معارضة المجلس العسكري الحاكم والنضال من أجل حقوق الإنسان وخدمة الفئات السكانية الضعيفة. وقالت مدافعة مخضمة عن حقوق الإنسان للمقرر الخاص:

على مدى حياتي، هذا هو الوقت الذي رأيت فيه أكبر قدر من القوة لدى الناس ورأيت الناس ينضمون إلى الحركة ويضخّون من أجلها. هذا هو الوقت المناسب لإنهاء كل الإفلات من العقاب والسعي لتحقيق العدالة واقتلاع الحكم العسكري من الحياة السياسية ميانمار. وإذا لم يكن الآن هو الوقت المناسب، فمتى سيكون الوقت مناسباً؟ وبصرف النظر عن أي شيء، يتعين علينا جميعاً الاستثمار والمساهمة أينما كنّا ومهما طال الوقت.... تلك هي مسؤوليتنا. وعلينا أن نُبقي آمالنا عالية، وأيام النصر ستأتي.

9 - ويسلط هذا التقرير الضوء على العمل الذي اضطلع به المجتمع المدني والشبكات الشعبية لمواجهة التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، وهو مستقى إلى حد كبير من محادثات المقرر الخاص مع النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك من منشورات منظمات حقوق الإنسان المحلية والهيئات المعنية بالعمل الإنساني وغيرها.

10 - وفي حين ينبغي العديد من القادة والمدافعين في ميانمار لحماية بلادهم والدفاع عنها من هجمات المجلس العسكري المتصاعدة، إلا أنهم أصبحوا محبطين من توقّف استجابة المجتمع الدولي. وقالوا إنهم غاضبين من الدول الأعضاء التي تواصل تقديم الأسلحة والتدريب والدعم التقني للمجلس العسكري والاستثمار في المشاريع التي توجه الإيرادات إلى الجيش. وعبروا عن إحباطهم من الدول الأعضاء التي أعربت عن دعمها لأولئك المحاصرين في ميانمار ولكنها فشلت في التوفيق بين خطابها والعمل الهادف.

11 - وتفتقر الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء، ومنها فرض جزاءات على المجلس العسكري الحاكم والجهات الممكنة له، إلى تركيز استراتيجي واضح ولا تكفي لترقى إلى بلوغ نتيجة إجمالية فعالة ومنسقة. وكثيراً ما تفتقر الدول الأعضاء ومنظمات المعونة والجهات المانحة إلى المرونة والرؤية اللازمتين لضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المشردين والضعفاء. وقد أعرب العديد من قادة المجتمع المدني في ميانمار عن إحباطهم من قبول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتجاهل المجلس العسكري الحاكم الصارخ لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس ومن محاولتها الفاشلة لمعالجة الأزمة الإنسانية التي تتردى بسرعة.

12 - ويناشد المقرر الخاص المجتمع الدولي النظر في التكلفة الباهظة على نحو غير مقبول للاستجابة الفاشلة للأزمة في ميانمار، كما يتضح من الظروف المتدهورة الموصوفة في هذا التقرير. ويحث الدول الأعضاء على العمل بطريقة منسقة لحرمان المجلس العسكري من الأموال والأسلحة والشرعية التي يستخدمها لمواصلة تعدّيه على حقوق شعب ميانمار وعلى تطلعاته الديمقراطية. ويحث رابطة أمم جنوب

شرق آسيا وجميع الدول الأعضاء على الاستجابة لنداء وزير خارجية ماليزيا، سيف الدين عبد الله، من أجل "إعادة تفكير" جوهرية في سبل معالجة الأزمة التي تسبب بها المجلس العسكري في البلد. وينبغي للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية أن تنتظر إلى المجتمع المدني في ميانمار باعتباره شريكا حيويا في معالجة الأزمة في البلد، وأن تعمل مع الشبكات الشعبية لتقديم المعونة وزيادة الدعم المالي والتقني لمنظمات المجتمع المدني.

13 - ويختتم المقرر الخاص هذا التقرير بتقديم توصيات محددة إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء ورابطة أمم جنوب شرق آسيا وكيانات الأمم المتحدة والجهات المانحة الدولية. ويسلط الضوء على ضرورة تقديم دعم دولي أقوى ومستدام لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الإقليمية الشجاعة التي تواصل العمل بلا كلل من أجل شعب ميانمار.

14 - ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه العميق للمساهمة الهائلة التي قدمها النشطاء المحليون والصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان في عمله والتي لولاها لما استطاع الوفاء بولايته. ولا يزال مذهولا وملهما من الشجاعة والمثابرة التي أبدوها في مواجهة وحشية لا توصف.

ثانيا - المجتمع المدني في ميانمار: العزم والقدرة على الصمود

15 - تسببت هجمات المجلس العسكري الحاكم التي لا هوادة فيها وانتهاكاته لحقوق الإنسان في مشقة كبيرة للمجتمع المدني، ولكنها عززت أيضا تصميم النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد حثّ الانقلاب الذي حصل آلاف الشباب في البلد، الذين يؤدون أدوارا رئيسية في الحركة المؤيدة للديمقراطية على العمل. وقالت مدافعة مخضمة عن حقوق الإنسان للمقرر الخاص:

في هذه الحالة، لا يمكننا العثور على الأمل، لذلك نخلق أملنا الخاص. وطالما أننا مستمرون، فإننا نولد الأمل.... ونحن نرى المزيد والمزيد من الناس يقفون ليصبحوا مدافعين عن حقوق الإنسان. لم نشهد أي شيء من هذا القبيل في السنوات العشر أو العشرين الماضية. ويُشعرنا ذلك بأننا على الطريق الصحيح. وهذا ما يسمح لي بالاستمرار.

16 - وقال مدافعون آخرون عن حقوق الإنسان وعاملون في مجال الإغاثة للمقرر الخاص إنهم يستمدون قوتهم من العمل مع المجتمعات المحلية التي تعيش معاناة ومشقة كبيرتين. وأخبرت باحثة في مجال حقوق الإنسان المقرر الخاص عن تجربتها في العمل في مناطق النزاع:

عندما كنت هناك، جاءت الطائفة [العسكرية]، وكان علينا الذهاب إلى المخبأ.... ويسألني الناس، لماذا ذهبت إلى هناك؟ المنطقة خطيرة جدا. عندما ذهبت إلى هناك، أنتتي الشجاعة منهم. عندما لا أكون [معهم]، لا أشعر بالأمان لأن شعبي ليس آمنا.

17 - وقال طبيب انضم إلى حركة العصيان المدني ويقدم الخدمات الطبية للسكان المشردين للمقرر الخاص: أنا على قيد الحياة وما زلت أملك يدي. لقد قمنا بعدد كبير من عمليات البتر. والكثير من الناس يعانون. لقد فقدوا أسرهم ومنازلهم. أما بالنسبة لنا، فما زلنا على قيد الحياة. وكلما شعرت بخيبة الأمل والاكتئاب، أشعر أننا بحاجة إلى القيام بشيء ما للأشخاص الذين يعانون أكثر منا.

أدوار وطرق عمل جديدة

18 - سعت منظمات المجتمع المدني إلى تكييف هيكلها وعملياتها وبروتوكولاتها الأمنية من أجل مواصلة العمل الهام الذي تضطلع به. وقد أجبر التهديد المستمر بالاعتقال والاحتجاز والعنف العديد من المنظمات على إغلاق مكاتبها في المدن الكبرى. وغادر العديد من النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ميانمار ويواصلون عملهم من البلدان المجاورة أو من بلدان أخرى تمنحهم تأشيرات دخول أو تسمح بإعادة توطينهم أو لجوئهم.

19 - وقد اضطلعت العديد من المنظمات بأدوار جديدة لتلبية احتياجات المجتمعات المتضررة من أعمال العنف التي يرتكبها الجيش وانتهاكاته لحقوق الإنسان. وقد كرست بعض المجموعات، بما فيها تلك التي تركز تقليدياً على توثيق حالة حقوق الإنسان أو تلك التي تناصرها، موارد مالية وبشرية كبيرة لإيصال المساعدات الإنسانية. وتقدم منظمات المجتمع المدني الدعم النفسي الاجتماعي للمجتمعات المحلية المصابة بصدمات نفسية، وتستجيب لاحتياجات الناجين من العنف الجنساني، وتقدم المساعدة المالية لأسر السجناء السياسيين والمشاركين في حركة العصيان المدني.

20 - واختار العديد من الأفراد الذين انقلبت حياتهم رأساً على عقب بسبب الانقلاب استخدام مهاراتهم وخبراتهم المهنية لخدمة الآخرين. وقال ممثل لمنظمة بارزة من منظمات حقوق المرأة للمقرر الخاص:

رغم المخاطر الكبيرة، ظلت المدافعات عن حقوق الإنسان في جميع المجالات نافذات البصيرة يرفعن الصوت ويبدن الشجاعة. وإضافة إلى التظاهر والاحتجاج والتنظيم، دعمت النساء الناس على الأرض بتقديم الغذاء والماء والمواد للحملات وللانقلا وتكاليف النقل والاتصالات. وكذلك استخدمت النساء مهارتهن المهنية، مُعرضات أنفسهن لخطر شخصي كبير. وعملت المشغلات في المجال الطبي والمتطوعات كمسعفات، حيث قدمن العلاج للمتظاهرين المصابين. وكتبت الصحفيات تقارير عن الاحتجاجات وعن قضايا العدالة الاجتماعية داخل البلاد وعلى طول الحدود. وتقدم المحاميات الخدمات القانونية المجانية للمعتقلات والمحتجزات. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بقوة وشجاعة ومرونة النشطاء في سبيل الديمقراطية، وخاصة النساء منهم، وأن يتخذ إجراءات إيجابية لدعمهم.

قمع المجتمع المدني

21 - يأتي العمل الرائع الذي يقوم به النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان والشبكات المجتمعية الموصوفة في هذا التقرير في أعقاب حملة وحشية لقمع المجتمع المدني في ميانمار غداة الانقلاب وهجمات مستمرة تشنها قوات المجلس العسكري الحاكم. وفي بداية الانقلاب، جمع المجلس العسكري قادة بارزين في المجتمع المدني، منهم زعيم مجموعة طلبة جيل 88، ميا آي، والمخرج المعروف، مين هتين كو كو غي، في محاولة لدرء المعارضة استباقياً. وشكل هؤلاء النشطاء، إلى جانب أكثر من 100 شخص من كبار المسؤولين في الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، الموجة الأولى من السجناء السياسيين الذين اعتقلهم المجلس العسكري.

22 - وطوال عامي 2021 و 2022، احتجز المجلس العسكري بشكل منهجي مئات النشطاء والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقبض على العديد منهم أثناء حملات قمع الاحتجاجات السلمية

التي غالبا ما كانت تتسببها منظمات المجتمع المدني أو لجان الإضراب المشكّلة حديثا. وقد أصدر المسؤولون مذكرات اعتقال بحق نشطاء وقادة احتجاجات، وبثت محطات تلفزيونية وصحف يسيطر عليها الجيش قوائم وصورا لأشخاص "مطلوبين" ونشروها.

23 - وقد اتخذ المجلس العسكري خطوات لاستهداف المنظمات التي تقدم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان، أو تنظم أنشطة مؤيدة للديمقراطية، أو تقدم المساعدة الإنسانية للفئات السكانية الضعيفة. ودهامت قوات الأمن مكاتب وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني. ووصف مسؤولو المجلس العسكري العديد من الجماعات بأنها "غير قانونية". ويتعرض الأفراد الذين يدعمون هذه الجماعات أو ينتسبون إليها لخطر اتهامهم بارتكاب انتهاكات لقانون الجمعيات غير القانونية وسجنهم. وطلب المجلس العسكري من المصارف جمع معلومات عن الأنشطة المالية لمنظمات المجتمع المدني وأمرها بتجميد حسابات منظمات معينة. ويمكن للتعديلات المقترحة على قانون تسجيل المنظمات لعام 2014، بما في ذلك جعل التسجيل التنظيمي إلزاميا، أن تزيد من تعزيز سيطرة الجيش على المجتمع المدني وتعرض النشطاء لمسؤولية جنائية إضافية بسبب انتمائهم إلى منظمات مدنية.

24 - وقد كثّف المجلس العسكري مراقبة منظمات المجتمع المدني. وبعد أسبوعين من الانقلاب، عدّل المجلس العسكري قانون إدارة الأحياء أو مجموعات القرى لإعادة إدراج بند يتطلب تسجيل ضيوف المنازل الذين يعتزمون المبيت، وهو إجراء مكّن مسؤولي الشرطة والجيش من إجراء عمليات تفتيش منزلية ليلية دون أمر قضائي، وغالبا ما يكون الهدف منها هو تحديد مكان النشطاء واعتقالهم. وقد عرض الجيش مكافآت مالية للأفراد الذين يقدمون معلومات عن "المنظمات الإرهابية ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الذين ينشرون أخبارا مزيفة". وفي آذار/مارس 2022، صرح قائد الانقلاب، مين أونغ هلاينغ، بأن المجلس العسكري "يدقق بشكل منهجي" في دور منظمات المجتمع المدني.

ثالثا - توثيق الهجمات على المدنيين والرد عليها

25 - توثّق منظمات المجتمع المدني المحلية والشبكات المجتمعية الموجودة في الخطوط الأمامية لهجمات الجيش المكثفة على المدنيين الانتهاكات وتلبي الاحتياجات الفورية للسكان المشردين والمصابين بصدمات نفسية. ونظرا لانسحاب وسائط الإعلام الدولية ومراقبي حقوق الإنسان، تعتمد الجهات الفاعلة الدولية الآن بشكل أكبر على المعلومات التي يجمعها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون المحليون وغيرهم. وأبلغ طبيب يقدم الرعاية الطبية المنقذة للأرواح للمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع المقرر الخاص أنه بدأ في جمع الأدلة على الجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الجيش بدافع الضرورة. وقال: "إذا لم أجمعها، فسوف تختفي".

26 - وقد أصبح المجتمع المدني والشبكات الشعبية للنشطاء والمهنيين من أوائل المستجيبين. وسرعان ما شكّل الأطباء والمرضون الذين تركوا وظائفهم في المستشفيات التي تديرها الدولة شبكات تقدّم الخدمات الطبية للسكان المشردين والمتضررين من النزاع. وتحدث المقرر الخاص إلى طبيب منتمٍ إلى مجموعة طبية جديدة أجرت أكثر من ألفي عملية جراحية وقدمت خدمات للمرضى الخارجيين لأكثر من 33 000 شخص. وتساعد منظمات أخرى القرويين على الفرار من العنف، أو توفر دورات تدريبية للتوعية بالألغام الأرضية، أو تقدّم الدعم النفسي الاجتماعي للسكان المصابين بصدمات نفسية.

27 - ويعرض السفر بهدف إجراء البحوث أو تقديم الخدمات أو تقديم المساعدات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لأوضاع شديدة الخطورة عند نقاط التفتيش، وإخضاعها للتفتيش البدني وتفتيش حواسيبها وأجهزتها المحمولة. وكذلك تعوق التهديدات التي يتعرض لها الضحايا، وانقطاع الإنترنت، وتدمير الجيش للأدلة، توثيق انتهاكات حقوق الإنسان.

28 - وقد أصبحت الأعمال الشجاعة التي قامت بها هذه المنظمات والأفراد ضرورية بسبب توسع الجيش في هجماته على المدنيين لتشمل كل أنحاء البلد تقريبا⁽¹⁾. وبينما تتكرر أنماط العنف القائمة منذ أمد بعيد في ولايات كاشين وشان وكابين، تظهر بؤر ساخنة جديدة في منطقة ساغاينغ ومنطقة ماغواي وولاية تشين وولاية كاياه وأماكن أخرى⁽²⁾. وفي هذه المناطق، تستهدف الجيش والمليشيات الموالية للمجلس العسكري المدنيين بغارات جوية وبالمدفعية الثقيلة والأسلحة الخفيفة وبتنفيذ عمليات إعدام وزرع ألغام أرضية وإضرار الحرائق عمدا.

29 - وقال ناشط شاب يعمل في منطقة ساغاينغ للمقرر الخاص:

يستمرّ النزاع والقتال في القرى والمناطق الريفية. وهناك الكثير من المشردين داخليا. وهذا شيء طبيعي نوعا ما في القرى. عندما بدأ النزاع... هجم الجنود ثم غادروا. والآن، يهاجمون القرية، ثم بعد ذلك، يحرقون القرية بأكملها. والآن يستخدمون المزيد من القوات الجوية. وهم يستخدمون الطائرات النفاثة لمهاجمة القرى. وعندما يستخدمون الطائرات يقع المزيد من الضحايا. وعندما يهاجمون القرى، لا يستطيع المسنون الفرار. ويترك الأطفال أو النساء في بعض الأحيان وراءهم. وغالبا ما يُحرق كبار السن أحياء. ولدينا حالة واحدة أُحرق فيها أطفال.

30 - وتنتهك هجمات الجيش على المدنيين القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتوضح الأدلة أن هذه الهجمات تشكل أيضا جرائم حرب محتملة وجرائم ضد الإنسانية. والخسائر في صفوف المدنيين نتيجة مباشرة للسياسات العسكرية التي تجيز استهداف المدنيين. ومن المرجح أن يكون الضباط العسكريون في جميع مراحل تسلسل القيادة وصولا إلى القائد العام، مين أونغ هلاينغ، مسؤولين عن هذه الجرائم، إما لأنهم كانوا متورطين بشكل مباشر في ارتكابها أو لأنهم مارسوا مسؤولية القيادة على مرتكبي الجرائم. ويجب تحميلهم مسؤولية أفعالهم.

حالات القتل

31 - وفقا لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، قُتل أكثر من 200 مدني في إطار حملة القمع التي يشنها الجيش على الحركة المؤيدة للديمقراطية⁽³⁾. ومن المرجح ألا يعكس هذا الرقم فئات معينة من الضحايا

Network for Human Rights Documentation – Burma, “Resisting a coup: human rights violations in Myanmar between January–June 2022”. متاح عبر الرابط التالي: <https://nd-burma.org/wp-content/uploads/2022/07/NDB%20BAR%20Eng%20Final%2023,7,2022.pdf>

Karen Peace Support Network, “SAC regime unleashes war across the southern Dawna Range”, July 2022 (2) متاح عبر الرابط التالي: https://www.karenpeace.org/wp-content/uploads/2022/07/Briefing_SAC-regime-unleashes-war-across-the-southern-Dawna-Range_-Eng.pdf

Assistance Association for Political Prisoners, “Daily briefing in relation to the military coup”, (3) 13 September 2022. متاح عبر الرابط التالي: <https://aappb.org/?p=22970>

المدنيين، مثل ضحايا عمليات القتل التي ترتكبها قوات المعارضة أو جماعات الأمن الأهلية الموالية للمجلس العسكري، كما أنه لا يبين تماما عدد وفيات المدنيين المرتبطة بالقتال في المناطق الإثنية⁽⁴⁾.

32 - وقد قتل الجيش مئات المدنيين في قصف بالمدفعية الثقيلة وغارات جوية شنتها طائرات هليكوبتر وطائرات مقاتلة⁽⁵⁾. وكثيرا ما قُصفت مخيمات المشردين داخليا أو الملاجئ المؤقتة التي يسكنها أشخاص فروا من هجمات سابقة⁽⁶⁾. وقد فتح الجنود النار على المدنيين العزل، وهو تكتيك تعتبره منظمات حقوق الإنسان المحلية استمرارا لسياسة "إطلاق النار العشوائي" التي ينتهجها الجيش منذ فترة طويلة في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة⁽⁷⁾. وفي 16 أيلول/سبتمبر 2022، أطلقت طائرات هليكوبتر حربية النار على مدرسة في منطقة ساغاينغ قبل أن يدخل الجنود القرية ويفتحوا النار. وأفيد عن مقتل أحد عشر طفلا في الهجوم الذي أدانته جماعات المجتمع المدني في ميانمار وكذلك مسؤولو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية على نطاق واسع.

33 - وقد أعدم الجنود مرارا وتكرارا أشخاصا عزل محتجزين لديهم، بما في ذلك في عمليات قتل جماعي وقتلتها وسائل الإعلام المحلية ومنظمات حقوق الإنسان⁽⁸⁾. وفي كثير من الحالات، أُحرقت جثث الضحايا. وفي الأشهر الأخيرة، تأكدت التقارير عن المذابح من خلال روايات المنشقين العسكريين والفارين من الخدمة العسكرية، فضلا عن الصور ومقاطع الفيديو التي سجلها الجنود.

34 - واستخدم الجيش الألغام الأرضية على نطاق واسع في المناطق المدنية، وغالبا ما وضعها في مواقع تظهر نية التسبب في خسائر في صفوف المدنيين⁽⁹⁾. وعثر باحثون في مجال حقوق الإنسان على

(4) Institute for Strategy and Policy – Myanmar, Data Matters, "Over 5,600 civilians killed", 10 May 2022 (متاح عبر الرابط التالي: <https://www.ispmyanmar.com/isp-data-matters/#images-37>).

(5) انظر، Karenni Civil Society Network, "Bi-weekly situation update, July 18–July 31 2022", 3 August 2022 (متاح عبر الرابط التالي: <https://karennicsn.org/2022/08/03/july-18-july-31-2022-summary-of-sac-human-rights-violations-in-karenni-state-and-pekhon-township> و Karen Human Rights Group, "Statement in condemnation of escalation of violence in Southeast Burma", 19 July 2022 (متاح عبر الرابط التالي: https://khrh.org/2022/07/statement-condemnation-escalation-violence-southeast-burma?mc_cid=4408408a4e).

(6) Karen Human Rights Group, "Mu Traw District situation update: air strikes, indiscriminate shelling, displacement, landmine explosions, retaliation against civilians and arbitrary taxation, December 2021 to February 2022", 1 July 2022 (متاح عبر الرابط التالي: <https://khrh.org/2022/07/22-77-s1/mu-traw-district-situation-update-air-strikes-indiscriminate-shelling-displacement>).

(7) Chin Human Rights Organization, "Collective punishment: implementation of 'Four Cuts' in Mindat Township", March 2022; Karenni Human Rights Group, "Quarterly Briefer", 13 July 2022 (الرابط التالي: https://actionnetwork.org/user_files/user_files/000/078/511/original/KnHRG_Quarterly_Briefer_Issue_2.pdf، page 3).

(8) Shan Human Rights Foundation, "Extrajudicial killing, torture, arbitrary arrest, looting, torching of houses by SAC troops in Ywangan, southern Shan State, February–April 2022", 11 May 2022 (عبر الرابط التالي: <https://shanhumanrights.org/extrajudicial-killing-torture-arbitrary-arrest-looting-torching-of-houses-by-sac-troops-in-ywangan-southern-shan-state>).

(9) Human Rights Foundation of Monland, "Human rights situation in Mon State, Karen State and Tanintharyi Region", July 2022 (متاح عبر الرابط التالي: <https://rehmonnya.org/archives/7457>).

الألغام أرضية أو وثقوا انفجارات ألغام أرضية في الحقول الزراعية، وعلى الطرق التي يستخدمها القرويون، وأمام الكنائس، وخارج المراحيض، وداخل منازل المدنيين⁽¹⁰⁾. وقُتل ما لا يقل عن 41 مدنياً وأصيب 144 آخرون من جراء الألغام الأرضية في الأشهر الستة الأولى من عام 2022، وفقاً للأرقام التي قدمتها الأمم المتحدة⁽¹¹⁾. وقد زادت النسبة المئوية لضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة من الإناث منذ الانقلاب. وقالت مدافعة عن حقوق الإنسان للمقرر الخاص:

كلما وصل الجيش إلى قرية أو بلدة، كان يزرع الألغام فيها. ويضع الألغام على الطريق، وعند مداخل القرية، وأمام أبواب المنازل. وفي كل مكان حول القرية. وقد ذهبنا إلى قرية واحدة [و] رأينا أن هناك 16 لغماً أرضياً في قرية واحدة... عندما تدوس على اللغم فإنه يقطع ساقيك أو ذراعك. ونشهد زيادة في عدد الأشخاص الذين يصابون بإعاقات بسبب الألغام الأرضية. ويتعرض الكثير من الناس للقتل.

35 - وكذلك هاجمت الميليشيات الموالية للمجلس العسكري وجماعات الأمن الأهلية، بما في ذلك جماعات بيوساهتي وثواي ثاو، مدنيين وقتلتهم في أجزاء كثيرة من البلاد. وقد وثقت مؤسسة حقوق الإنسان في أرض المون هجمات شنتها ميليشيات وأدت إلى وقوع 129 ضحية، منهم 18 قتيلاً⁽¹²⁾. وغالباً ما يسلم الجيش هذه الجماعات ويذربها وتقتل من العقاب على جرائمها. وقد نفذت قوات الدفاع الشعبي وغيرها من الجماعات المناهضة للمجلس العسكري عمليات قتل مستهدفة لمسؤولي المجلس العسكري والمخبرين المشتبه فيهم.

تدمير منازل المدنيين وتشريدهم

36 - وتفيد التقارير بأن أكثر من 28 000 منزل ومبنى مدنياً آخر قد دمر بسبب القصف وهجمات الحرق العمد وغيرها من الحرائق المتصلة بالنزاع المسلح منذ الانقلاب⁽¹³⁾. وكانت منطقة ساغاينغ ومنطقة ماغواي الأكثر تضرراً، حيث نفذ الجيش حملة تدمير منهجية استهدفت القرى المتحالفة ظاهرياً مع جماعات المعارضة المسلحة. ومع ذلك، دمر الجيش الممتلكات المدنية في مناطق النزاع في جميع أنحاء البلاد، على نحو ما وثقته منظمات حقوق الإنسان المحلية⁽¹⁴⁾.

(10) Amnesty International, "Myanmar: Military's use of banned landmines in Kayah State amounts to war crimes", 20 July 2022.

(11) United Nations Children's Fund, "Myanmar landmine/ERW incidents information", January–June 2022. متاح عبر الرابط التالي: [unicef.org/myanmar/reports/myanmar-landmineerw-incidents-information-16](https://www.unicef.org/myanmar/reports/myanmar-landmineerw-incidents-information-16).

(12) Human Rights Foundation of Monland, "The rise of pro-junta militias in Southeastern Burma", August 2022. متاح عبر الرابط التالي: <https://rehmonnya.org/reports/RiseofMilitiasSEBurmaHURFOM.pdf>.

(13) Institute for Strategy and Policy – Myanmar, "Over 28,000 homes and buildings torched or destroyed since coup", 27 July 2022. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.ispmyanmar.com/over-28000-homes-and-buildings-torched-or-destroyed-since-coup>.

Myanmar Witness, "Burning Myanmar: the growing use of arson against civilian communities", 22 July 2022. متاح عبر الرابط التالي: https://www.myanmarwitness.org/_files/ugd/06ca64_95f4dcfcb948409f89db720ab2176929.pdf.

(14) Southern Monitor, "Tanintharyi Region monthly situation update", 31 July 2022. متاح عبر الرابط التالي: <https://reliefweb.int/report/myanmar/myanmar-tanintharyi-region-monthly-situation-update-31-july-2022>.

- 37 - وتساهم الهجمات التي تُشن على المدنيين وتدمير الممتلكات المدنية في تحقيق هدف الجيش المتمثل في تهجير السكان المدنيين الذين يمكن أن يوفر قاعد دعم لجماعات المعارضة المسلحة. ووفقا للأمم المتحدة، هناك 1,3 مليون مشرد في ميانمار، منهم زهاء مليون نازح منذ الانقلاب⁽¹⁵⁾. وغالبا ما تقدر منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية المحلية التي غالبا ما تعمل عن كثب مع السكان المشردين، أعداد النزوح في مناطقها أعلى من الأرقام المماثلة التي تقدمها الأمم المتحدة.
- 38 - وقال رجل يعمل مع منظمة مجتمع مدني محلية لإيصال المعونة الإنسانية في ولاية شان الجنوبية للمقرر الخاص:

لقد مر عام ونصف العام [منذ الانقلاب]. وهذه الآن منطقة حرب. فالناس، ليسوا مشردين في مكان واحد. فهم يُشردون عدة مرات. إذ يتحركون ثم يتعرضون للهجوم مرة أخرى. وهذه المنطقة جُلّها من الأراضي الزراعية. ومنذ الانقلاب، منذ أن اشتدت وطأة الحرب، لم يعد المزارعون يستطيعون الزراعة.

رابعاً - الاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة

- 39 - أظهر المجتمع المدني في ميانمار شجاعة هائلة وقدرة هائلة على الصمود والتكيف في عمله على إيصال المساعدة الإنسانية. وقد أعادت العديد من المنظمات توجيه الموارد بعيدا عن مجالات تركيزها التقليدية لتقديم المعونة المنقذة للأرواح للسكان المشردين والمتضررين من النزاع. ولدى هذه المنظمات المعرفة والشبكات المحلية اللازمة للتخايل على الحواجز التي يفرضها المجلس العسكري الحاكم على إيصال المعونة. وكذلك أظهرت استعدادها لتحمل مخاطر كبيرة للوصول إلى المجتمعات المحلية الضعيفة. وبالنظر إلى أن هذه المنظمات تسد ثغرة تهمس الحاجة إليها في الحماية والمساعدة، يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده لتمويل ودعم هذه المبادرات على نحو أكثر انتظاما واستدامة⁽¹⁶⁾.
- 40 - ولا تزال العديد من المجموعات تعتمد على التبرعات المقدمة من المجتمعات المحلية ومصادر الدخل الأخرى التي كانت موجودة مسبقا. وقال ممثل إحدى المنظمات التي تقدم المساعدة الإنسانية للمشردين داخليا للمقرر الخاص:
- من الصعب على المنظمات غير الحكومية الدولية أو الأمم المتحدة أن تصل إلينا. فهناك العديد من المخاطر. ونحن، السكان المحليون، نتحمل جميع المخاطر ونعمل على الأرض في خضم الأزمة. ولكن الأموال التي نتلقاها قليلة جدا. وأود أن أوجه رسالة مفادها أن منظمات المجتمع المدني المحلية لديها القدرات اللازمة ويمكنها أن تأخذ الأموال بمسؤولية. ونحن العاملون على الأرض نتحمل كل المخاطر ونستطيع على الوصول إلى الأماكن الصعبة.

United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar emergency update (15) No. 21", 2 September 2022

(16) انظر Karen Human Rights Group, "Denied and deprived: local communities confronting the humanitarian crisis and protection challenges in Southeast Burma", June 2022, https://khrg.org/sites/khrg.org/files/report-docs/denied_and_deprived_-_english_full_report.pdf

41 - وقد اقتضت الأزمة الإنسانية المدمرة التي كانت عواقبها بعيدة المدى على السكان في جميع أنحاء البلد أن يزيد المجتمع المدني تركيزه على تقديم المعونة والمساعدة الطارئة. وقد حرمت حملة التهجير القسري المتعمدة التي شنها الجيش أعدادا كبيرة من الناس من الطعام والمأوى وعزلتهم عن سبل عيشهم. وأدى انهيار المؤسسات الحكومية والخدمات العامة إلى حرمان الملايين من الحصول على الرعاية الطبية والاستفادة من مبادرات الصحة العامة وبرامج التخفيف من حدة الفقر.

42 - ووفقا لدراسة إحصائية أجريت مؤخرا، انخفض دخل الأسر في ميانمار بمقدار النصف تقريبا منذ الانقلاب⁽¹⁷⁾. ويواجه زهاء 13,2 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الحاد في عام 2022، وقد حذرت الأمم المتحدة من أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وعدم الاستقرار يمكن أن يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء في الأشهر المقبلة⁽¹⁸⁾. وفي ورقة غرفة اجتماعات صدرت في حزيران/يونيه 2022، سلط المقرر الخاص الضوء على الاحتياجات الإنسانية للأطفال الذين يواجهون سوء التغذية ومحدودية فرص الحصول إلى خدمات الرعاية الطبية واللقاحات الروتينية، من بين تحديات أخرى.

43 - وفي أيار/مايو 2022، وافقت رابطة أمم جنوب شرق آسيا على إطار عمل لترتيبات إيصال المساعدات الإنسانية التي ترسلها الرابطة إلى ميانمار من خلال التعاون بين مركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وفرقة عمل ميانمار الخاضعة حصريا لسيطرة المجلس العسكري الحاكم. وبموجب الاتفاق، تتطلب جميع عمليات تسليم المعونة موافقة فرقة عمل ميانمار وستوجه إلى المناطق المتفق عليها بصورة مشتركة بين المركز وفرقة عمل ميانمار. وأبلغ المدير التنفيذي السابق للمركز المقرر الخاص أن المركز ليس مصمما لمعالجة الأزمات الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. وحذر المجتمع المدني في ميانمار من أن الاتفاق، الذي تم التوصل إليه دون مشاركة حكومة الوحدة الوطنية ولا المنظمات العرقية المسلحة أو المجتمع المدني، سيسمح للجيش باستخدام المعونة كسلاح من خلال التحكم في إيصال المساعدة الإنسانية⁽¹⁹⁾. والأسوأ من ذلك هو أن الاتفاق يحول دون إيصال المساعدات عبر الحدود.

44 - وفي محادثات مع المقرر الخاص، انتقد النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان مرارا وتكرارا اتفاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن المعونة الإنسانية، مؤكدين أن المساعدات الموجهة عبر المجلس العسكري لن تصل إلى السكان الذين يحتاجونها. وأشاروا إلى أن المجلس العسكري هو المسؤول عن الأزمة، وعن عرقلة إيصال المعونة واستهداف العاملين في مجال المعونة. ورغم الدعم المعنوي الذي تقدمه رابطة أمم جنوب شرق آسيا لإيصال المعونة إلى جميع السكان المحتاجين، لا يزال من غير المتصور أن يوجه المجلس العسكري المساعدة إلى السكان أنفسهم الذين يهاجمهم ويشردهم عمدا.

(17) Save the Children, "Families in Myanmar lose more than half their income in year of conflict, Says", Save the Children", 28 July 2022.

(18) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Myanmar humanitarian update", No. 20", 31 July 2022.

(19) انظر "ASEAN: decision on humanitarian assistance on Myanmar must include all related parties to avoid aid weaponization by the junta", 11 May 2022، متاح عبر الرابط التالي: https://progressivevoicemyanmar.org/wp-content/uploads/2022/05/Update_ASEAN_Humanitarian_Joint_Statement_FINAL.pdf

45 - وتوقع التأخيرات البيروقراطية التي يفرضها المجلس العسكري ومتطلباته بالحصول على إذن للسفر، ومنعه الصريح الوصول إلى العديد من المناطق، بما فيها المناطق ذات الاحتياجات الأكبر، عمل كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المعونة الدولية العاملة في ميانمار. ويواجه العاملون في مجال المعونة - أولئك الذين يعملون مع الوكالات الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني - تهديدات خطيرة، بما في ذلك تفتيش سياراتهم عند نقاط التفتيش، وتفتيش أجهزتهم المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، ويتعرضون للابتزاز، والاعتقال، والاحتجاز، والتعذيب، والإعدام، والهجمات العسكرية العشوائية. وغالبا ما يحظر الجيش عمليات تسليم المساعدات أو يستولي عليها. وحددت دراسة عالمية أجريت مؤخرا بشأن التحديات التي تواجه إيصال المعونة الإنسانية ميانمار باعتبارها واحدة من أربعة بلدان تعاني من "قيود شديدة" مفروضة على وصول المساعدة الإنسانية⁽²⁰⁾.

46 - ويعيش العديد من السكان المشردين في مناطق الأقليات العرقية بالقرب من الحدود الخارجية لميانمار. ونظرا لتعنت المجلس العسكري بشأن إيصال المعونة، تتيح المساعدة الإنسانية عبر الحدود فرصة هامة لتلبية احتياجات العديد من السكان المشردين. بيد أن المجتمع الدولي لم يفعل ما يكفي لتيسير المعونة عبر الحدود على نطاق يتناسب مع خطورة الأزمة. ولا يزال العديد من المنظمات الإنسانية لا يوزع المعونة إلا من خلال القنوات الرسمية داخل ميانمار. وكثيرا ما رفضت البلدان المجاورة الإذن بإيصال المعونة عبر الحدود وقيدت أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تنقل المساعدة عبر قنوات غير رسمية⁽²¹⁾.

خامسا - الدفاع عن السجناء السياسيين ودعمهم

47 - في مواجهة حملة الاحتجاز الجماعي التي يشنها المجلس العسكري الحاكم، يواصل المحامون تمثيل السجناء السياسيين على الرغم من الإنكار المنهجي لمعايير المحاكمة العادلة. وقال محام يمثل السجناء السياسيين للمقرر الخاص:

نرى أن القضاة لا يحكمون وفقا للقانون. ولا توجد عدالة. فالقضاة يفضلون مجلس إدارة الدولة. والأشخاص الذين ينشرون أي شيء على فيسبوك أو عبر البث المباشر، يمكن أن يُحكم عليهم بعقوبة قصوى مدتها ثلاث سنوات.... وبعد الانقلاب، أصبح [القضاة ينزلون] أقصى العقوبات الممكنة.

48 - ويواجه المحامون الذين يدافعون عن السجناء السياسيين أنفسهم الاعتقال والتهديدات والمضايقات من قبل المسؤولين العسكريين. وحتى الآن، اعتُقل ما لا يقل عن 42 محاميا منذ الانقلاب⁽²²⁾. وفي معظم الحالات، فإن المبرر القانوني لاعتقالهم ليس معروفا.

(20) ACAPS, "Humanitarian access overview", July 2022. متاح عبر الرابط التالي: https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/acaps_humanitarian_access_overview_july_2022_0.pdf

وكانت إريتريا وأوكرانيا واليمن هي البلدان الثلاثة الأخرى التي حُددت على أنها خاضعة لقيود شديدة.

(21) Daniel P. Sullivan, Refugees International, "Paths of assistance: opportunities for aid and protection along the Thailand-Myanmar border", July 2022.

(22) انظر قاعدة بيانات جمعية مساعدة السجناء السياسيين (Assistance Association for Political Prisoners) بشأن إجمالي عدد المعتقلين (تم الاطلاع عليها في 13 سبتمبر/أيلول 2022).

49 - ويُجبر المحامون على تولي أدوار جديدة منذ الانقلاب، الأمر الذي يعكس انهيار سيادة القانون في ميانمار. وبعد الاعتقال، غالبا ما يكون مكان وجود المحتجزين مجهولا لفترات طويلة من الزمن، مما يشير إلى أن المجلس العسكري الحاكم مسؤول على الأرجح عن الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في حالات الاختفاء القسري. وكثيرا ما يؤدي المحامون الآن دور الوسيط، إذ يساعدون الأسر على تحديد مكان أفراد أسرهم المحتجزين والتواصل معهم، والشرع في مفاوضات لضمان الإفراج عنهم. ويساعد العديد من منظمات المجتمع المدني أفراد أسر السجناء السياسيين، بسبل منها توفير الدعم المالي والدعم النفسي - الاجتماعي.

50 - وحتى مع تعرض المحامين للهجوم، يستمر عبء قضاياهم في الازدياد. وبعد تنفيذ أحكام الإعدام في تموز/يوليه 2022، وحتى 13 أيلول/سبتمبر 2022، لا يزال 84 سجيناً سياسياً ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام فيهم، في حين حُكم على 42 آخرين بالإعدام غيابيا، وفقا لجمعية مساعدة السجناء السياسيين. وتشير سجلات الجمعية إلى أن 15 506 أشخاص اعتُقلوا بسبب أنشطتهم المؤيدة للديمقراطية أو معارضتهم للمجلس العسكري الحاكم منذ الانقلاب. ومن هذا المجموع، لا يزال 12 372 شخصا رهن الاحتجاز. ويواجه العديد من الذين اعتُقلوا في الأشهر الأخيرة تهما جنائية تتعلق بأفعالهم الخاصة، بما في ذلك النشر على وسائل التواصل الاجتماعي والتبرع بالمال لجماعات المعارضة. وأفيد بأن ما لا يقل عن 15 معلما ينتمون إلى برنامج كاونغ فور يو للتعليم (Kaung for You Education) الذي ترعاه حكومة الوحدة الوطنية اعتُقلوا بعد أن تمكن مسؤولون عسكريون من الوصول إلى قاعدة بيانات مدرسية.

51 - وأخبر ناشط شاب المقرر الخاص عن الخسائر التي تلحقها الاعتقالات بالحركة المؤيدة للديمقراطية قائلا:

التحدي يتمثل في ضمان سلامة وأمن أي شخص منخرط في الحركة. فالشخص يحاول أن يؤمن بنفسه، لكنه لا يعرف متى سيتم القبض عليه. لقد تحدثت إلى شباب يقولون: "نعم، نحن حذرون للغاية، لكننا لا نعرف إلى أين نذهب لنكون آمنين". فالوصول إلى مواقع آمنة ليس متاحا للشباب الذين يعيشون في المدن.

52 - وقد استخدم المجلس العسكري الحاكم مختلف الاستراتيجيات لمعاينة رموز المعارضة وغيرهم ممن يفرون إلى الخارج أو ينجحون في الإفلات من الاعتقال، وللضغط عليهم. ووفقا لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، حتى 13 أيلول/سبتمبر 2022، كان المجلس العسكري الحاكم يحتجز كرهائن 394 شخصا، من بينهم 55 طفلا، لمجرد علاقتهم بشخص مطلوب. كما صادر المجلس العسكري الحاكم أكثر من 760 من المنازل والمباني التابعة لأعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية ورموز المعارضة ومنع الوصول إليها.

53 - واحتجز المجلس العسكري الحاكم المئات من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهو ما زال يتابع قضايا مزورة ضد كبار مسؤولي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وفي حزيران/يونيه 2022، نُقلت مستشارة الدولة السابقة، أونغ سان سو تشي، من مكان لم يُكشف عنه، حيث كانت محتجزة مع موظفين تابعين لها، إلى الحبس الانفرادي في سجن ني بي تاو. وهي تواجه تهما في 18 قضية على الأقل تتعلق بالفساد وتزوير الانتخابات وكشف أسرار الدولة والتحريض وانتهاكات ذات صلة بالاستيراد وانتهاكات للقيود المفروضة في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد أُدينَت بالفعل في ست قضايا وحُكم عليها بالسجن لمدة 20 عاما.

54 - ولا تزال ظروف السجون مروعة، حيث تقوم قوات المجلس العسكري الحاكم بتعذيب السجناء السياسيين وغيرهم من المحتجزين على نطاق واسع وبصورة منهجية (انظر A/HRC/49/72). وأفيد بأن السجناء السياسيين تعرضوا للانتقام بسبب احتجاجهم على إعدام رموز المعارضة الأربعة وشكواهم من ظروف احتجازهم. وتفيد التقارير بأن قوات المجلس العسكري الحاكم قتلت أكثر من 100 شخص في مراكز الشرطة والسجون ومراكز الاستجواب. وتوفي مئات آخرون أثناء احتجازهم من قبل ضباط الجيش أو الشرطة خارج مراكز الاحتجاز⁽²³⁾.

55 - ويشكل الاحتجاز الجماعي للمتظاهرين السلميين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومسؤولي الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وغيرهم عناصر رئيسية في الهجوم الواسع النطاق والمنهجي الذي يشنه المجلس العسكري الحاكم على السكان المدنيين في ميانمار، ومن المرجح أن يشكل جريمة ضد الإنسانية تتمثل في السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية. ومن المرجح أن تكون قوات المجلس العسكري الحاكم مسؤولة أيضا عن الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في التعذيب وغيره من الأعمال اللاإنسانية فيما يتعلق بمعاملتها للسجناء السياسيين. ويُرجَّح أن يشكل إعدام السجناء السياسيين الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في القتل.

سادسا - مقاومة الهجمات على الحريات الأساسية والحقوق الرقمية

56 - على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس العسكري الحاكم لقمع الحيز المدني، يواصل المجتمع المدني في ميانمار قيادة النشاط المؤيد للديمقراطية ومساعدة الأفراد على ممارسة حرياتهم الأساسية. فقد استمر النشاط في المخاطرة بالتعرض للعنف و/أو الاحتجاز و/أو التعذيب وذلك بهدف الاحتجاج السلمي، ونظموا في كثير من الأحيان تجمعات مفاجئة أو إضرابات صامتة أو عمليات مقاطعة. وفي الأشهر الأخيرة، نظمت لجان الإضراب ومنظمات المجتمع المدني العديد من الاحتجاجات على مستوى البلد، وشمل ذلك الاحتفال برأس السنة البورمية الجديدة، وذكرى مرور 18 شهرا على الانقلاب، وعطلة يوم الشهيد، وإعدام السجناء السياسيين الأربعة في تموز/يوليه. وأفيد بأن السجناء السياسيين قاموا بالاحتجاج وتنظيم إضرابات عن الطعام في السجون.

57 - كما عمل المجتمع المدني جاهدا لضمان استمرار الناس في ممارسة حرياتهم الأساسية بأمان على الإنترنت. فقد قدمت العديد من الجماعات تدريباً على الأمن الرقمي وساعدت في تيسير الانتقال إلى منصات التراسل الآمنة. ووزعت جماعات أخرى شرائح عالمية للاشتراك في خدمات الهاتف المحمول (SIM cards) أو تراخيص لشبكات VPN. وأنشأ الناشطون شبكات متشابكة تعمل من خلال البلوتوث أو هوائيات شبكات الواي فاي، تسمح بالاتصال أثناء قطع خدمات الإنترنت.

58 - ومن خلال هذه الإجراءات، قاوم المجتمع المدني في ميانمار حملة القمع التي يشنها المجلس العسكري الحاكم على الحريات الأساسية، بما فيها الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات. واعتُقل الآلاف ووُجِّهت إليهم تهم بسبب التعبير عن آرائهم في الشوارع وعلى الإنترنت. ووفقا لجمعية مساعدة السجناء السياسيين، اعتُقل أكثر من 160 من العاملين في وسائل الإعلام، بمن فيهم

Institute for Strategy and Policy – Myanmar, Data Matters, “At least 445 died after SAC arrests”, 10 (23)

May 2022. متاح عبر الرابط التالي: <https://www.ispmyanmar.com/isp-data-matters/#images-35>.

صحفيون ومحررون ومنتجو أفلام، منذ الانقلاب، ولا يزال أكثر من 82 منهم رهن الاحتجاز. ووجهت اتهامات إلى العديد منهم بموجب المادة 505 ألف من قانون العقوبات، وهو حكم أضافه المجلس العسكري الحاكم في أعقاب الانقلاب وينص على السجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات عقوبة على نشر "أخبار كاذبة".

59 - كما سعى المجلس العسكري الحاكم إلى قمع الحريات في الفضاء الإلكتروني، وبشكل أكبر من خلال تقييد الوصول إلى الإنترنت في أجزاء كثيرة من البلد. وتقييد التقارير بأن ما لا يقل عن 31 بلدة في سبع مقاطعات ومناطق قد شهدت انقطاعات في الإنترنت في العام الماضي، بينما عانت 23 بلدة أخرى من عمليات إبطاء سرعة الإنترنت⁽²⁴⁾. وغالبا ما تتزامن القيود المفروضة على الإنترنت مع الهجمات العسكرية وتساعد الهجمات على المدنيين، مما يشير إلى أن الجيش ربما يحاول اللجوء إلى قطع الإنترنت للتستر على جرائمه⁽²⁵⁾.

60 - وقد أدى خروج مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الأجانب من سوق ميانمار إلى زيادة خطر المراقبة وانتهاكات الحق في الخصوصية وجعل توثيق عمليات قطع الإنترنت أكثر صعوبة. فقد أدى بيع المشغل النرويجي Telenor لأعماله في ميانمار في آذار/مارس 2022 إلى نقل بيانات المستخدمين إلى شركة مرتبطة بالجيش. وكانت شركة Telenor قد كشفت في وقت سابق عن أوامر رسمية بتسليم بيانات المستخدمين وبتركيب تكنولوجيا المراقبة. وفي أيلول/سبتمبر 2022، أعلنت مجموعة "أريد" (Ooredoo) عن بيع "Ooredoo ميانمار" إلى شركة Nine Communications التي تتخذ من سنغافورة مقرا لها، والتي تضم من بين مالكيها رجل أعمال من ميانمار تقييد التقارير بأنه على صلة بالجيش. وتثير عملية البيع مخاوف من أن قطاع الاتصالات بأكمله يمكن أن يسيطر عليه الجيش.

61 - وأفادت التقارير بأن المجلس العسكري الحاكم اشترى كاميرات تلفزيونية صينية تعمل بنظام الدوائر المغلقة ومزودة بقدرات التعرف على الأشخاص من سمات وجوههم ونشرها في المدن الكبرى، مما يثير مخاوف من أن هذه التكنولوجيا ستستخدم لتعقب النشاط ومراقبة الاحتجاجات وقمعها. وقد مضى المجلس العسكري الحاكم قدما في خطته لتنفيذ نظام إلكتروني لتحديد الهوية يرتبط بالبيانات البيومترية لجميع الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 10 سنوات. وأفيد بأن المجلس العسكري الحاكم سيطلب من مستخدمي الهواتف المحمولة تسجيل رقم الهوية الدولية للأجهزة الـ محمولة (IMEI) - وهو رقم تعريف فريد تحده الشركة المصنعة - لكل جهاز من أجهزتهم⁽²⁶⁾.

62 - وحتى أثناء تقييد الوصول إلى الإنترنت، استخدم المجلس العسكري الحاكم والجماعات الموالية للجيش المنصات الإلكترونية لتهديد الجهات الفاعلة المعارضة وزرع المعلومات المضللة. وأبلغ ناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان المقرر الخاص عن كيفية تعرضهم للتهديد والمضايقة على منصات التواصل الاجتماعي. وقد عانى الكثيرون أيضا من ممارسة نشر المعلومات الخصوصية على الإنترنت، أي نشر

(24) Athan – Freedom of Expression Activist Organization, "Internet access amid darkness and lives amid threats", May 2022.

(25) انظر "Open call to all international actors: Do more to stop Internet shutdowns shrouding torchings and killings in Myanmar", 23 June 2022 <https://civicus.org/index.php/media-resources/news/5870-open-call-to-all-international-actors-do-more-to-stop-internet-shutdowns-shrouding-torchings-and-killings-in-myanmar>.

(26) Access Now, "Myanmar IMEI FAQ: how the junta could disconnect the resistance", 7 July 2022.

المعلومات الخاصة، بما في ذلك عناوين المنازل، بصورة علنية. وغالبا ما تُستهدف الناشطات بتهديدات ومضايقات جنسية وتتم عن كراهية النساء من قبل الجماعات الموالية للجيش. وقد تلقى المقرر الخاص تقارير سرية من المجتمع المدني وباحثين دوليين تشير إلى أن العديد من هذه الحسابات قد تكون تحت سيطرة أو رعاية أفراد عسكريين. وتطبيق تيليغرام (Telegram)، وهو منصة على الإنترنت، أخذ في البروز كقناة أساسية لنشر المحتوى المؤيد للجيش، ويرجع ذلك على الأرجح إلى أن هذه الشركة تركز موارد قليلة لإدارة المحتوى.

سابعا - دعم المرأة والدفاع عنها

63 - على الرغم من مواجهة تحديات شديدة من حيث الأمن والتمويل، أظهرت منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء شجاعة وبراعة هائلتين لخدمة المجتمعات المحلية الضعيفة. فقد قامت الجماعات النسائية بجملة أنشطة شملت تزويد المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع بالغذاء والماء والدواء ولوازم النظافة الصحية، وتوثيق حالات العنف الجنساني، وتقديم المشورة عبر الإنترنت ووجها لوجه، ودعم إعادة التوطين وتوفير المنازل الآمنة للناجيات، ودعم أسر السجناء السياسيين والمشاركين في "حركة العصيان المدني"، وقيادة الحملات المؤيدة للديمقراطية، وتدريب المجتمعات المحلية في مجال حقوق المرأة⁽²⁷⁾. وأوضحت إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان قائلة:

تعرف الجماعات النسائية كيفية الوصول إلى المجتمعات المحلية المحتاجة. فهي على استعداد لتحمل جميع المخاطر.... ويساورها القلق بشأن الأطفال والرضع والأمهات الحوامل الذين يكونون عالقين في وسط النزاع.... وسواء حصلن على التمويل من الجهات المانحة أم لا، ستستمر النساء [في تقديم الخدمات].

64 - وتنتشر أنماط من العنف الجنساني في ميانمار منذ عقود، لكن الانقلاب عجل بوقوع هذا العنف على يد الجيش في البلد، وهو أمر أصبح ممكنا بفضل ثقافة الإفلات من العقاب السائدة داخل الجيش. وتشير البحوث التي أجرتها المدافعات عن حقوق الإنسان والتي أُطلع المقرر الخاص عليها إلى أن الجنود ارتكبوا أعمال العنف الجنسي على نحو أكثر تواترا وفي مناطق جغرافية أكثر تنوعا منذ الانقلاب. وتشير الطبيعة المنهجية الواسعة النطاق للعنف الجنسي إلى نمط هيكلي يُستخدم لإحباط معنويات النساء والفتيات وترهيبهن وإسكاتهن.

65 - ووثقت جماعات حقوق المرأة أكثر من 100 حالة من حالات الاغتصاب أو العنف الجنسي في ميانمار منذ الانقلاب، ارتكب معظمها من قبل أفراد الجيش أو قوات حرس الحدود أو غيرها من الجماعات المتحالفة مع المجلس العسكري الحاكم. وأبلغت المدافعات عن حقوق الإنسان المقرر الخاص عن حالات الاغتصاب الجماعي التي يرتكبها الجنود وعن حالات الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي قبل عمليات القتل في القرى. وفي بعض الحالات، أُفيد بأن الاغتصاب استُخدم كشكل من أشكال العقاب ضد النساء المشاركات في أنشطة سلمية معارضة للمجلس العسكري الحاكم. وقد أكدت شهادات نُشرت مؤخرا من قبل

(27) رابطة نساء بورما (Women's League of Burma)، "April-May situation update of Burma/Myanmar"، p. 1.

منشقين عسكريين روايات الضحايا وتشير هذه الشهادات إلى أن ضباط الجيش يتغاضون عن أعمال العنف الجنسي في مناطق النزاع⁽²⁸⁾.

66 - وفي يانغون، قام جنود وأفراد من الشرطة باختطاف واغتصاب نساء يمشين بمفردهن أو في مجموعات صغيرة، أو بالاعتداء على نساء أثناء تفتيش المساكن الخاصة، وهددوا بقتل النساء إذا أخبرن أي شخص بما حدث. وأبلغت نساء وأشخاص من مجتمع الميم عن تعرضهم للعنف الجنسي أثناء الاستجواب. ويُزعم أن قوات الأمن طالبت بخدمات جنسية مقابل إزالة أسماء النساء من قوائم مذكرات الاعتقال.

67 - ومن النادر أن يتم بانتظام الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة والتحقيق فيها، وقد تقاعست تحديات توثيق العنف الجنساني منذ الانقلاب. وغالبا ما تتردد الناجيات في الإبلاغ عن العنف الجنساني لعدد من الأسباب، بما في ذلك أشكال الخطاب التي تغذي العار والوصم الاجتماعي والخوف من انتقام الجناة. ووثقت منظمات حقوق المرأة تهديدات أطلقها جنود ضد الناجيات من العنف الجنسي إذا أبلغن عن جرائم ارتكبتها أفراد الجيش، بما في ذلك التهديدات بإيذاء أفراد الأسرة أو تدمير القرى. إن التآكل الكامل لنظام العدالة منذ الانقلاب، مقترنا بالإفلات من العقاب الطويل الأمد الذي يتمتع به الجيش، يحول دون إمكانية تحقيق العدالة من خلال المحاكم.

68 - وقد أدى التشريد القسري الواسع النطاق إلى زيادة ضعف النساء والفتيات، اللواتي يفقرن إلى إمكانية الحصول على المياه والتغذية والخدمات الحيوية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. واضطرت النساء إلى استخدام الأكياس البلاستيكية بدلا من الفوط الصحية؛ وتزايدت حالات الحمل غير المرغوب فيه بسبب عدم إمكانية الحصول على وسائل منع الحمل؛ والنساء يلدن في الغابات دون الحصول على الرعاية الطبية. وأبلغت الجماعات النسائية عن تزايد حالات العنف المنزلي في مخيمات المشردين داخليا وفي القرى مع تصاعد الضغوط المالية على الأسر المعيشية وانعدام الأمن الغذائي.

69 - وأثر انهيار اقتصاد ميانمار على النساء والفتيات أكثر من غيرهن، مما زاد من تعرضهن للاستغلال وسوء المعاملة. ومع وقوع أعداد أكبر من الأسر في براثن الفقر، تضطلع النساء بمزيد من العمل المنزلي ويقمن بتضحيات لرعاية أسرهن بموارد أقل. ويؤدي فقدان الدخل وفرص كسب العيش إلى اعتماد النساء استراتيجيات سلبية للتكيف. وتقيد التقارير بأن المزيد من النساء والفتيات يقعن ضحية للزواج المبكر، وينجبن في سن مبكرة، ويعملن في حانات الكاروكي وغيرها من الأماكن التي يتعرضن فيها للتحرش والاعتداء الجنسيين، أو يلجأن إلى الاشتغال بالجنس أو يبحثن عن عمل بعيدا عن المنزل أو في الخارج. وأبلغت جماعات المجتمع المدني عن زيادات في الاتجار بالنساء والفتيات باتجاه الإمارات العربية المتحدة وتايلاند والصين وماليزيا والهند.

ثامنا - الدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

70 - في ميانمار، واجه الأشخاص ذوو الإعاقة فيما مضى التمييز والوصم الاجتماعي وتحديات هائلة تتعلق بإمكانية الوصول إلى الأماكن والخدمات العامة. واضطلعت منظمات المجتمع المدني في البلد بأنشطة لإذكاء الوعي لدى عامة الجمهور وقدمت الموارد والخدمات مباشرة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة.

(28) Charlotte Attwood, Ko Ko Aung and Rebecca Heschke, "I can't forget her – Myanmar's soldiers admit atrocities", BBC, 22 July 2022.

ونظرا للتلوث الواسع النطاق بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في ميانمار، قدم المجتمع المدني خدمات أساسية للأفراد الذين فقدوا أطرافهم أو عانوا من إصابات أخرى في مناطق النزاع. كما أدت منظمات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة دورا هاما في الدعوة إلى وضع سياسات حكومية تهدف إلى حماية حقوق هؤلاء الأشخاص. وكثير من قادة هذه المنظمات وموظفيها هم أنفسهم أشخاص ذوو إعاقة.

71 - وقد تعرضت شبكات المجتمع المدني التي تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التفتك وتعطلت بسبب الانقلاب وحملة العنف التي يشنها الجيش. وقال نشطاء في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمقرر الخاص إنهم سبق لهم التواصل مباشرة مع مسؤولين في حكومة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من أجل تقديم الدعم في بدء أعمال قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2015 وتنفيذه، وتم إحراز تقدم ملحوظ، وإن كان بطيئا. وبعد الانقلاب، لم يتوقف هذا التقدم فحسب، بل إن ما سبق من تواصل للناشطين في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية أصبح أيضا عامل خطورة، يعرضهم لإمكانية الاعتقال أو الوقوع ضحية للعنف.

72 - ويشكل الأشخاص ذوو الإعاقة، بمن فيهم القادة في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، موردا هاما ولكنه غير مستغل استغلالا كافيا في تصميم وتنفيذ حملات مناصرة حقوق الإنسان ومبادرات الاستجابة الإنسانية. وغالبا ما يتم استشارتهم في مرحلة لاحقة بدلا من إشراكهم كعوامل للتغيير داخل مجتمعاتهم المحلية. وتتفق المنظمات الدولية والجماعات المحلية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أنه لا بد من بذل المزيد من الجهود للاستفادة من معارف الأشخاص ذوي الإعاقة وأفكارهم المتعمقة.

73 - وقد تأثر الأشخاص ذوو الإعاقة أكثر من غيرهم بالانقلاب والانتهاكات المستتحلة التي يرتكبها الجيش ضد حقوق الإنسان. ففي مناطق النزاع، غالبا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة، وكذلك كبار السن، غير قادرين على الفرار من الهجمات العنيفة التي يشنها الجيش بسبب القدرات المحدودة على التنقل أو لأنهم لا يتلقون إخطارات تحذيرهم من اقتراب الجيش. وعلى الرغم من أن البيانات الكمية غير متوفرة، فقد أبلغت وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني عن حالات عديدة قُتل فيها أشخاص ذوو إعاقة في منازلهم أو قراهم بعد فرار قرويين آخرين من هجوم عسكري. كما أدت حملة الجيش للتشريد القسري للسكان المدنيين إلى فصل الأشخاص ذوي الإعاقة عن أفراد أسرهم وشبكات الدعم الأخرى، مما أدى إلى تعميق عزلتهم وضعفهم.

74 - ووفقا للمعلومات الموثوقة التي تم إطلاع المقرر الخاص عليها، أمر الجيش المستشفيات والأطباء في بعض المناطق بعدم علاج ضحايا الألغام الأرضية وإرسالهم بدلا من ذلك إلى المستشفيات العسكرية. والدافع الواضح للجيش هو حرمان مقاتلي المعارضة من العلاج. ونتيجة لذلك، يُحرم ضحايا الألغام الأرضية من العلاج الجيد في الوقت المناسب.

75 - وقد أدى انهيار نظام الرعاية الصحية الحكومي إلى حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من الرعاية الروتينية. وكثيرا ما يكون الأطفال ذوو الإعاقة غير قادرين على الالتحاق بالمدارس في إطار نظم التعليم البديلة، التي كثيرا ما تقتصر على الترتيبات المراعية لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وكثيرا ما كان الأشخاص ذوو الإعاقة أول من يفقدون وظائفهم مع انهيار اقتصاد البلد وتكيف أرباب العمل مع هذه الظروف. وقد أثرت عمليات قطع الإنترنت وارتفاع أسعار خدمات الهاتف المحمول على الأشخاص ذوي الإعاقة تأثيرا شديدا لأنهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على وصلات الإنترنت والاتصالات الهاتفية لأغراض

الاتصالات والتطبيب عن بُعد والحصول على المعلومات. وغالبا ما لا يستطيع الأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعية أو تحديات أخرى متعلقة بالتواصل المشاركة بشكل جدي في المحاكمات الخاصة لهم.

تاسعا - الدفاع عن حقوق الروهينغيا

76 - يشكل التمييز والعزلة الشديتان اللذان يواجههما الروهينغيا تحديات إضافية للنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المجتمعية من الروهينغيا؛ إذ يتعين على الروهينغيا التصدي للعديد من التهديدات الخطيرة لحياة ورفاهية أفراد المجتمع بأقل قدر من الدعم الخارجي. وفي كثير من الحالات، يجب على قادة الروهينغيا تقديم الخدمات التي يتلقاها الناس في أنحاء أخرى من ميانمار من الدولة أو الشبكات الوطنية أو المنظمات الدولية. فعلى سبيل المثال، تحدث المقرر الخاص مع العديد من أفراد الروهينغيا المنخرطين في مبادرات التعليم أو الرعاية الصحية، وتناول مسألة عدم قدرة الروهينغيا على الوصول إلى المدارس والمستشفيات العامة. ونظرا لعدم وصول وسائل الإعلام الدولية ومراقبي حقوق الإنسان إلى ولاية راخين، يؤدي المدافعون عن حقوق الإنسان من الروهينغيا دورا أساسيا في تبادل المعلومات بشأن التحديات التي يواجهها السكان والانتهاكات التي يعانون منها. وسيكونون في صميم الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة عن هجمات الإبادة الجماعية على الروهينغيا.

77 - وفي الأشهر الأخيرة، احتفل الروهينغيا بذكرى سنويتين قاتمتين. الأولى، في حزيران/يونيه 2022، صادفت مرور 10 سنوات على بدء حملة العنف والتطهير العرقي برعاية الدولة ضد الروهينغيا وغيرهم من السكان المسلمين في ميانمار في ولاية راخين والتي أدت إلى عزل ما يقرب من 130 000 من الروهينغيا في مخيمات بائسة للمشردين داخليا، حيث مكثوا طوال العقد الماضي. وداخل هذه المخيمات التي تشكل معسكرات اعتقال بحكم الواقع، والمحاطة بأسوار من الأسلاك الشائكة، يعاني الروهينغيا من الحرمان الشديد ولا يحصلون إلا على القليل من فرص التعليم أو الخدمات الطبية أو فرص كسب العيش⁽²⁹⁾. وفي عام 2022، فرضت قيود جديدة على أعمال التجديد والتشييد في المخيمات، مما زاد من تعريض سكان المخيمات للخطر.

78 - والثانية، في 24 آب/أغسطس 2022، صادفت الذكرى السنوية الخامسة لبدء الهجوم الذي شنه الجيش بهدف الإبادة الجماعية ضد المدنيين الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية، والذي أسفر عن مقتل الآلاف من الروهينغيا وتسبب في فرار أكثر من 700 000 شخص إلى بنغلاديش كلاجئين. ولا يزال الروهينغيا الباقون في ولاية راخين يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الواجبة لهم، وهي تركز على افتقارهم إلى الجنسية. ونساء وفتيات الروهينغيا معزولات بشكل خاص، ويعانين من القمع الرسمي ومن المعتقدات والممارسات التمييزية داخل مجتمع الروهينغيا على حد سواء. وتزيد هذه العزلة من خطر سوء المعاملة والاستغلال، بما في ذلك الاتجار بالبشر.

79 - وبالنظر إلى القمع الرسمي في ميانمار والظروف القاسية في المخيمات في بنغلاديش، لا يزال العديد من الروهينغيا يخاطرون بحياتهم في رحلات بائسة برا أو بحرا إلى ماليزيا أو وجهات أخرى. وأفادت

(29) Burmese Rohingya Organisation UK, "New briefing: 'Slow death' – ten years confined to camps for 130,000 Rohingya in Myanmar", 23 May 2022 <https://www.brouk.org.uk/wp-content/uploads/2022/05/ICJ-Briefing-May-2022.pdf>. متاحة عبر الرابط التالي:

التقارير بأن أشخاصاً من الروهينغيا لقوا حتفهم في البحر وعانوا من سوء المعاملة والابتزاز على أيدي المتجربين بالبشر. وفي حزيران/يونيه، تحدث المقرر الخاص مع لاجئين من الروهينغيا ولاجئين آخرين خلال بعثة رسمية إلى ماليزيا. وأثنى على ماليزيا لفتحها أبوابها أمام الروهينغيا الفارين من الانتهاكات في ميانمار، لكنه أعرب عن قلقه إزاء الافتقار إلى الحماية للاجئين بموجب القانون الماليزي، وإزاء الاحتجاز التعسفي المطول للاجئين في مراكز احتجاز المهاجرين، وانعدام الفرص المتاحة للاجئين فيما يتعلق بالتعليم وسبل العيش.

عاشرا - الإبلاغ عن الدمار البيئي والاستيلاء على الأراضي وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الصناعات الاستخراجية

80 - يقف الناشطون البيئيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية في الخطوط الأمامية لمواجهة موجة جديدة خطيرة من استغلال الموارد التي تسارعت وتيرتها من جراء الانقلاب. وتقوم هذه الجهات الفاعلة بتوثيق التدهور البيئي ومصادرة الأراضي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالصناعات الاستخراجية والتي لها صلة بارتفاع مستويات النزاع والخروج عن القانون في فترة ما بعد الانقلاب. وأصبح من الخطير للغاية على المجتمعات المحلية والناشطين رصد الآثار الضارة للنشاط التجاري في مناطق الاستخراج، التي تخضع عادة لحراسة مشددة. فقد تعرض القرويون والناشطون البيئيون للاعتقال والتهديد والاعتداء لمقاومتهم نزع ملكية الأراضي. وعلى الرغم من المخاطر، تُواصل جماعات الدفاع عن حقوق الشعوب الأصلية وحماية البيئة من جميع أنحاء ميانمار الدعوة إلى حماية الحقوق العرفية التي لها على أراضيها ومواردها الطبيعية.

81 - ومنذ الانقلاب، استغلت مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك نُخب قطاع الأعمال المرتبطة بالمجلس العسكري الحاكم، وقوات حرس الحدود، وجماعات الميليشيات المسلحة المحلية، وجيش استقلال كاشين، الفراغ الحكومي لزيادة نفوذها وسيطرتها على الامتيازات المربحة لاستغلال الموارد الطبيعية. وتفيد التقارير بأن تعدين الذهب واليشم والمعادن الأرضية النادرة قد زاد زيادة كبيرة، وغالبا ما يكون ذلك مدفوعا بالاستثمارات والأنشطة التجارية غير المشروعة التي تقوم بها الشركات الأجنبية⁽³⁰⁾. وفي حالة المعادن الأرضية النادرة، أكدت مصادر عديدة أن التعدين تقوم به شركات صينية من خلال اتفاقات مبرمة مع قوات حرس الحدود أو الميليشيات. وقد تلقى المقرر الخاص تقارير عديدة عن إجبار القرويين على بيع أراضيهم أو تشريدتهم قسرا من قبل الجماعات المتحالفة مع المجلس العسكري الحاكم لتهديد الطريق أمام مشاريع تعدين جديدة.

82 - ويجري العديد من عمليات الاستيلاء على الأراضي والأنشطة الاستخراجية في مناطق الأقليات العرقية، مما يؤدي إلى تدمير الأراضي والأنهار والغابات التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافات الشعوب الأصلية وأساليب معيشتها. وتفيد جماعات المجتمع المدني بأن التعدين غير المنظم تسبب في دمار بيئي وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وأثر على الأمن الغذائي. وقد أدى استخدام المواد الكيميائية السامة في عمليات التعدين إلى ترك الأراضي قاحلة ولوث المياه الجوفية. وقد أدى التلوث بالزئبق وزيادة الترسيب

Global Witness, “Heavy rare earth supply chain risks: illicit minerals from Myanmar are the world’s (30) largest source of supply”, August 2022

إلى جعل الأنهار والجداول غير صالحة للاستخدام في الشرب والاستحمام وصيد الأسماك والزراعة. واختقت الطيور والحشرات والأسماك والحياة البرية الأخرى من بعض المناطق. وأفادت جماعات المجتمع المدني بأن الآثار البيئية السلبية تشرد الشعوب الأصلية من أراضي أجدادها. وعلى نحو ما ذكر أحد أعضاء المجتمع المدني: "ستضطر [الشعوب الأصلية] إلى المغادرة لأنه لا يوجد شيء هناك. سيتم تدمير البيئة التي تعيش فيها، فإلى أين ستذهب؟"

حادي عشر - نداءات من المجتمع المدني في ميانمار لتعزيز استجابة المجتمع الدولي للأزمة

83 - ظل المجتمع المدني في ميانمار في طليعة الجهود الرامية إلى إقناع الدول الأعضاء بوضع حد قطع لإمكانية وصول المجلس العسكري الحاكم إلى الأسلحة ومصادر الإيرادات وحرمانه من شرعيته. وفي حين أن العديد من الدول الأعضاء اتخذت خطوات إيجابية، فإن هذه الجهود لا تزال مفككة وغير مكتملة. ولم يتخذ عدد كبير جداً من الحكومات بعد أي إجراءات هامة على الرغم من الدعم المعنوي للديمقراطية في ميانمار⁽³¹⁾. فقد فرضت بعض الدول الأعضاء جزاءات على الأفراد والكيانات المرتبطين بالجيش، على سبيل المثال، ولكنها مترددة في أن تحذو حذو الاتحاد الأوروبي بفرض جزاءات على مؤسسة ميانمار للنفط والغاز (Myanma Oil and Gas Enterprise)، وهي أحد المصادر الرئيسية للإيرادات للمجلس العسكري الحاكم⁽³²⁾. وبينما أعلنت ألمانيا وكندا وملديف والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا عزمها على ضم صوتها إلى غامبيا في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية، فإن الدول الأعضاء الأخرى لم تفعل ذلك.

84 - إن مرونة منظمات المجتمع المدني وإبداعها وقدرتها على الصمود للتكيف مع التحديات الجديدة لم يقابلها دائماً ما يماثلها من جانب الجهات المانحة وشبكات الدعم الدولية. ومما يعوق قدرة منظمات المجتمع المدني على تأمين التمويل من المصادر الدولية والحفاظ عليه عمليات معقدة لتقديم الطلبات والإبلاغ، ومتطلبات الإبلاغ المالي، والمطالبة بتسجيلها لدى الهيئات التي يسيطر عليها المجلس العسكري الحاكم. وأبلغ ناشطون ومدافعون عن حقوق الإنسان المقرر الخاص بأن بعض المتطلبات التي تضعها الجهات المانحة لا تتفق مع بيئة العمل الحالية وتزيد من مستويات المخاطر التي يتعرضون لها. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي حمل إيصالات أو وثائق مالية - في شكل مادي أو إلكتروني - تتعلق بتسليم المساعدات الإنسانية إلى الاعتقال أثناء عمليات التفتيش التي تجري عند نقاط التفتيش العسكرية.

85 - وعلى الرغم من أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد سحبت الدعوات الموجهة لممثلي المجلس العسكري الحاكم لحضور بعض المناسبات التي تنظمها الرابطة، فإنها فشلت في معالجة تجاهل المجلس العسكري الصارخ لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس، الذي يتطلب تعاونه بشأن إنهاء العنف، وضمان إجراء

(31) انظر، على سبيل المثال، "Open letter to Australian Foreign Minister Penny Wong from 688 civil society organisations"، 29 June 2022 <https://progressivevoicemyanmar.org/2022/06/29/open-letter-to-australian-foreign-minister-penny-wong-from-688-civil-society-organisations>.

(32) انظر البيان المعنون "637 Myanmar and international civil society organizations and over 220,000 people call on the US to sanction Myanmar's oil and gas revenues and stop the bankrolling of the genocidal military junta"، 4 May 2022.

الحوار البناء، وتقديم المساعدة الإنسانية. وشجب المدافعون عن حقوق الإنسان حقيقة أن الرابطة والدول الأعضاء فيها واصلت التعامل مع جيش ميانمار، وفي بعض الأحيان تقديم الدعم المباشر له⁽³³⁾. ويبدو أن إعدام نشطاء المعارضة الأربعة في تموز/يوليه كان نقطة انعطاف بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في الرابطة. فقد أصدرت كمبوديا، بوصفها رئيسة الرابطة، بياناً وصفت فيه عمليات الإعدام بأنها "تستحق الشجب" وذكرت أن عمليات القتل تمثل "انعداماً صارخاً للإرادة" في تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس.

86 - ووصفت إحدى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني خيبة الأمل في الاستجابة الدولية بالعبارات التالية:

لا يزال المجتمع الدولي يخذل شعب ميانمار. فهو يختبئ وراء توافق الآراء ذي النقاط الخمس في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي يسمح للمجلس العسكري الحاكم بالاستمرار في ارتكاب الجرائم الفظيعة في إفلات تام من العقاب. ونحن بحاجة إلى عمل منسق الآن من خلال فرض جزاءات محدّدة الأهداف وحظر عالمي على توريد الأسلحة، وإعمال العدالة والمساءلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية أو بإنشاء محكمة مخصصة. وإلا فإن الجيش سيستمر في قتلنا بينما يقف العالم متوجهاً.

87 - وتسارع منظمات المجتمع المدني إلى الاعتراف بالحكومات والمؤسسات والجهات المانحة الدولية التي تقدم لها الدعم الحيوي، لتمكينها من التكيف مع البيئة الجديدة التي أعقبت الانقلاب وتقديم المساعدة المنقذة للحياة إلى شعب ميانمار. وقد عرضت بعض الحكومات الأجنبية اللجوء على قادة المجتمع المدني والناشطين الذين يواجهون الاعتقال أو العنف في ميانمار. ولبت المنظمات الدولية الاحتياجات الملحة في مجال الأمن من خلال تقديم المساعدة المالية الطارئة وتوفير التدريب والموارد في مجالي الأمن المادي والرقمي. ومنذ الانقلاب، أعلنت بعض الحكومات والجهات المانحة عن مبادرات جديدة للتمويل من أجل دعم منظمات حقوق الإنسان والحركة المؤيدة للديمقراطية.

88 - وعلى الرغم من هذه الجهود الحيوية، فإن الدعم الدولي المقدم للمجتمع المدني أقل بكثير مما هو مطلوب، نظراً للاحتياجات الهائلة في ميانمار. وأبلغ العديد من قادة المجتمع المدني المقرر الخاص بأن منظماتهم قد سدت الفجوة التي خلفتها المنظمات الدولية التي تخرج من ميانمار أو تتسحب من عملياتها في المناطق المتأثرة بالنزاع، ولكن منظماتهم تعتمد إلى حد كبير على مصادر التمويل الموجودة مسبقاً أو التبرعات المقدمة من السكان المحليين لدفع تكاليف وجودها العملياتي الموسع. وسلطت ممثلة عن منظمة بارزة لحقوق المرأة الضوء على هذه النقطة، قائلة:

هناك الكثير من القيادات النسائية لاجئات، وذوات دخل محدود، لكنهن ما زلن يدعمن مجتمعاتهن المحلية بسبب غياب الدعم من المجتمع الدولي.... وكلما تجاهل المجتمع الدولي [المشكلة]، زاد العبء [الذي يقع] على عاتق منظمات حقوق المرأة وفرادى القيادات النسائية. فهذه

(33) Justice for Myanmar, "ASEAN's complicity in the Myanmar military's atrocity crimes exposed", 10 May 2022؛ انظر "Open letter to ASEAN defence ministers by 677 regional and international civil society organizations regarding Myanmar junta participation in ADMM", 15 June 2022. متاحة عبر الرابط التالي: <https://progressivevoicemyanmar.org/2022/06/15/open-letter-to-asean-defence-ministers>.

كلها أعباء نحملها على أكتافنا. نحن نعلم أن هذا الوضع لا يمكن أن يكون مستداما ولن يستمر لوقت طويل، لكننا نعتقد أن هذا الأمر مسؤولية تقع على عاتقنا.

ثاني عشر - التوصيات

89 - يدعو المقرر الخاص المجلس العسكري الحاكم إلى الإنهاء الفوري للهجمات على المدنيين وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، وحل مجلس إدارة الدولة، والتخلي عن السلطة حتى يتسنى تشكيل حكومة شرعية تعكس إرادة الشعب، والتعاون مع آليات المساءلة الدولية.

90 - ويدعو المقرر الخاص مجلس الأمن إلى إصدار قرار ينص على ما يلي: (أ) فرض حظر شامل على توريد الأسلحة إلى ميانمار، بما في ذلك حظر على تزويد الجيش بوقود المحركات النفاثة؛ (ب) فرض جزاءات اقتصادية محدّدة الأهداف على جيش ميانمار وقادته ومصادر دخله؛ (ج) إحالة الحالة في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي ألا يثنى احتمال قيام عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الأمن باستخدام حق النقض الأعضاء الآخرين عن عرض قرار على المجلس للنظر فيه ومناقشته والتصويت عليه.

91 - ويدعو المقرر الخاص جميع الدول الأعضاء التي تدعم شعب ميانمار وحقوق الإنسان الواجبة له إلى الاستجابة لنداء المدافعين عن حقوق الإنسان في ميانمار بتبني تحول في النهج المتبع إزاء الأزمة. ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا لممارسة ضغط قوي ومستمر على المجلس العسكري الحاكم، بسبل منها تنسيق الجزاءات المحدّدة الأهداف ودعم المبادرات والآليات الرامية إلى ضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي:

(أ) عقد اجتماع طارئ لجميع الدول الأعضاء التي تدعم حقوق الإنسان في ميانمار لإطلاق مبادرة مركّزة ومنسّقة واستراتيجية لحرمان المجلس العسكري الحاكم من الأسلحة والأموال والشرعية التي يستخدمها لمواصلة حملة العنف والقمع التي يشنها ضد التطلعات الديمقراطية لشعب ميانمار؛

(ب) الوقف الفوري لبيع أو نقل الأسلحة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج إلى ميانمار وضمان عدم نقل وقود الطائرات إلى الجيش؛

(ج) استهداف الأفراد والكيانات الذين يقدمون الأسلحة والذخائر للجيش بجزاءات اقتصادية؛

(د) إضعاف قدرة الجيش على تمويل الفظائع التي يرتكبها من خلال فرض عقوبات على مصرف ميانمار للتجارة الخارجية (Foreign Trade Bank) ومؤسسة ميانمار للنفط والغاز وغيرها من مصادر الإيرادات الرئيسية؛

(هـ) العمل بالتنسيق مع الوحدات الوطنية للاستخبارات المالية ووكالات إنفاذ القانون ووزارات العدل والمالية لتحديد الأصول المملوكة لدولة ميانمار ومصادرتها؛

(و) حرمان المجلس العسكري الحاكم من الشرعية من خلال رفض الاعتراف به أمام الهيئات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وسحب الدعوات الموجهة لمسؤولي المجلس العسكري لحضور المحافل والمهام الدولية؛

(ز) دعم الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، أمام محاكم محايدة ومستقلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والمحاكم الوطنية في البلدان التي لديها قوانين تتضمن ولاية قضائية عالمية؛

(ح) قبول اللاجئين الوافدين من ميانمار وتزويدهم بالدعم المطلوب بموجب المعايير الدولية؛

(ط) توسيع برامج إعادة توطين اللاجئين الوافدين من ميانمار، بمن فيهم لاجئو الروهينغا، ودعم النشاط والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في مغادرة ميانمار وطلب اللجوء في بلدان ثالثة.

92 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء فيها بما يلي:

(أ) الاعتراف بانتهاكات المجلس العسكري الحاكم الصارخة لتوافق الآراء ذي النقاط الخمس وضمان أن تتضمن أي اتفاقات مستقبلية التزامات محدّدة زمنياً وقابلة للقياس بالإفراج عن السجناء السياسيين ووقف العنف واستعادة الديمقراطية؛

(ب) النظر في تعليق عضوية المجلس العسكري الحاكم في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، مع الاعتراف بعدم شرعية ادعائه بأنه حكومة ميانمار؛

(ج) منع مسؤولي المجلس العسكري الحاكم، أو المسؤولين من الهيئات التي يسيطر عليها المجلس العسكري، من تمثيل ميانمار في مؤتمرات القمة التي تعقدها رابطة أمم جنوب شرق آسيا أو في المهام المتعلقة بها؛

(د) إشراك حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية كطرفين رئيسيين يمثلان إرادة شعب ميانمار ومصالحة؛

(هـ) تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السكان المحتاجين، بسبل منها دعم المساعدات الإنسانية التي يتم إيصالها عبر الحدود التي تُقدّم من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية.

93 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية بما يلي:

(أ) زيادة المساعدات الإنسانية لشعب ميانمار، بما في ذلك عن طريق التمويل الكامل لخطة ميانمار للاستجابة الإنسانية لعام 2022؛

(ب) العمل مباشرة مع المنظمات المحلية والأهلية لتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك في المناطق التي لا يمكن للمنظمات الإنسانية الدولية الوصول إليها؛

(ج) توفير الدعم قدر الإمكان للمساعدات العابرة للحدود التي تُقدّم للمشردين داخليا.

94 - ويوصي المقرر الخاص بأن تقوم الجهات المانحة الدولية، بما فيها المؤسسات والدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية، بما يلي:

(أ) زيادة الدعم المقدم إلى منظمات المجتمع المدني في ميانمار؛

- (ب) توفير تمويل قوي لأنشطة البحث والدعوة بُغية دعم حقوق الإنسان ومصالح المدافعين عن حقوق الإنسان، والصحفيين، والمحامين، والمدافعين عن حقوق المرأة، ومجتمع الميم، ومجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، والسكان الأصليين والأقليات العرقية، والفئات الأخرى المعرضة للخطر في ميانمار؛
- (ج) اعتماد حلول مبتكرة للتصدي للتحديات العملية التي تواجه المنظمات في ميانمار، بسبل منها تخفيف صرامة متطلبات الإبلاغ، واعتماد طرق بديلة لتحويل الأموال، والامتناع عن طلب التسجيل لدى الهيئات التي يسيطر عليها المجلس العسكري الحاكم، وتكييف الإجراءات التشغيلية لإتاحة القيام بالاستجابات الإنسانية العاجلة وفي الوقت المناسب، والتحول من المَنح المقيدة إلى التمويل الأساسي كلما أمكن ذلك.